



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
<http://scientific-journal.sustech.edu/>



كلية العلوم الاقتصادية والإدارية

أثر تقلبات العوامل الاقتصادية والرقمنة المصرفية على الشمول المالي "دراسة حالة السودان"

وليد الطيب عمر خالد

جامعة جازان - كلية المجتمع - المملكة العربية السعودية

المستخلص :

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على الشمول المالي الذي يُعنى بإتاحة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية إلى كافة شرائح المجتمع المختلفة بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. وتجئ هذه الدراسة للتعرف علي واقع الشمول المالي في السودان في ظل الرقمنة المصرفية خاصة في ظل وضع إقتصادي غير مستقر يمر به السودان ويشهد تقلبات إقتصادية حادة بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه ، ركزت الدراسة على تقلبات محددات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، عرض النقود ، سعر الصرف . وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين الشمول المالي والتقلبات الإقتصادية في ظل الرقمنة المصرفية بما يعني أنه كلما إرتفعت عوامل ومؤشرات التقلبات الإقتصادية كلما كان لذلك أثر مباشر علي مستوي الشمول المالي . وقد أوصت الدراسة بضرورة خلق بيئة إقتصادية تساعد في تحقيق معدلات نمو متزايدة ومحصنة ضد التقلبات الإقتصادية ، وتساعد على الحد النشاط الاقتصادي الموازي خارج النظام المصرفي ، وتطوير البنية التحتية المالية والتقنية .

ABSTRACT:

The study aimed to shed the light on financial inclusion, which involves access to financial products and services that meet the needs of all segments of the society in order to enhance financial well-being and economic and social integration. The study examined the reality of financial inclusion in Sudan in the light of banking digitization, especially given the unstable economic situation that Sudan is going through, as well as witnessing sharp economic fluctuations due to the economic sanctions imposed on the country. The study focused on the fluctuations of macroeconomics determinants such as Gross Domestic Product, inflation, money supply, and exchange rate. The study revealed that there is a strong relationship between financial inclusion and economic fluctuations in the light of banking digitization, which indicated that the higher the factors and indicators of economic fluctuations, the higher will be the impact on the level of financial inclusion. The study emphasized the need for creating an enabling economic environment that helps in achieving accelerating growth rates, which are protected against economic fluctuations; and help to reduce the parallel economic activity outside of the banking system, besides developing of financial and technical infrastructure.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي ، الرقمنة المصرفية ، التقلبات الاقتصادية .

المقدمة :

ظهر مصطلح الشمول المالي كمبدأ إقتصادي إجتماعي مبني على العدالة الإجتماعية والإقتصادية مستهدفاً الإستقرار الإقتصادي والتنمية الإجتماعية ، كما أن الشمول المالي حق لجميع الأفراد للتمتع بالخدمات المالية والهروب من الحرمان المالي لكافة شرائح المجتمع ذات الدخل المحدود ، ففي عام 2011م، أطلقت مجموعة البنك الدولي المؤشر العالمي للشمول المالي، وهو قاعدة بيانات ترصد الجهود المبذولة في مجال الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، فالشمول المالي كما عرفه مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي "هو إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان، وإبتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار تنافسية ويتضمن حماية حقوق ومستخدمي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة مدخراتهم وأموالهم بشكل سليم ، بغرض تقادي لجوء البعض للقنوات غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف، كما أنها مرتفعة الأسعار (صندوق النقد العربي، 2019م).

السودان كغيره من الدول التي يسعى دوماً لتحقيق الأستقرار والتنمية المستدامة ، لذلك سعى وتبنى توسيع قاعدة الشمول المالي وتقليل نسب الحرمان والإستبعاد المالي ، لكن السودان ظل محاطاً بالعديد من العوامل التي قد تكون أكبر مهددات الشمول المالي ، والتي تتمثل في التقلبات الإقتصادية التي يعاني منها الإقتصاد السوداني منذ عقود من الزمان تمثلت ملامحه الأساسية في جمود وتراجع القطاع الإنتاجي مما انعكس على معدل النمو، وزيادة معدلات البطالة وإرتفاع معدلات التضخم ، وتراجع مستوى الخدمات كما ونوعاً (الخدمات ، التعليم ، الصحة)، وزيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي ، وانفصال جنوب السودان وخروج أكثر من 75% من الإنتاج النفطي ، الحصار الإقتصادي العالمي ، انهيار العملة المحلية مقابل العملات الاحنبية ، وهاجس الزيادة المطردة لفوائد الديون الداخلية والخارجية (البنك الدولي ، 2012م).

أظهر مؤشر الشمول المالي الصادر من البنك الدولي أن المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي بين عامي 2011م و2017م، وأن السودان من الدول التي سجلت مستويات منخفضة في الشمول المالي ، حيث أن عدد الذين يمتلكون حسابات مصرفية لا يتجاوز 25% . ذلك على الرقم من أن قطاع التكنولوجيا المالية Fintech شكل خلال السنوات الماضية ثورةً في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تُنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة والتي من شأنها أن توسع قاعدة الشمول المالي (اتحاد المصارف العربية، 2020م).

والسودان كغيره من الدول سعى للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الرقمنة المصرفية عبر سياسات البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي و توسيع قاعدة المشاركة التقنية وذلك بالتحول نحو الإقتصاد النقدي من خلال تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وزيادة انتشارها ، فقد تم اعتماد أكثر من 57 شركة تقدم خدمات الدفع الإلكترونية لتوسيع دائرة الخدمات المصرفية الإلكترونية من غير فروع بنكية عبر شبكات الوكلاء. (البنك المركزي، 2019م) .

لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى إنعكاسات التقلبات الإقتصادية التي يمر بها السودان على مستوى الشمول المالي في ظل التكنولوجيا المالية والرقمنة المصرفية .

أهمية الدراسة :

تكمّن أهمية هذه الدراسة في تناولها موضوعاً حيويّاً يمس حياة كل فرد في المجتمع ، كما أنه من المواضيع التي لم يتم التوسع فيها من خلال الدراسات البحثية الكافية من المؤسسات الأكاديمية والبحثية . كما تتبع أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في السودان بإعتباره من الدول التي تبنت في إستراتيجيتها التوجه نحو تحقيق الشمول المالي وتقليل نسب الاستبعاد المالي ، كذلك تأتي الأهمية للتعرف علي واقع إسهامات الرقمنة المصرفية في تعزيز الشمول المالي في السودان خاصة في ظل وضع إقتصادي غير مستقر ومعقد وتقلبات إقتصادية حادة يمر بها السودان لفترة ليست بالقليلة .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة لإبراز واقع الشمول المالي في السودان بإعتباره من المواضيع الحيوية والإستراتيجية التي تشهدها البحوث العلمية مؤخراً على مستوى دول العالم ولأنه أصبح من المؤشرات الهامة في قياس التنمية الإجتماعية والإستقرار الإقتصادي للدول ، كذلك تهدف الدراسة للتعرف على مدى إسهام الرقمنة المصرفية في تحقيق معدلات جيدة من الشمول المالي في ظل تقلبات إقتصادية كبيرة يشهدها الاقتصاد السوداني .

مشكلة الدراسة :

تجئ مشكلة الدراسة من التعقيدات الإقتصادية التي يعيشها السودان من عزلة إقتصادية بدأت من 1983م ثم حصار إقتصادي منذ العام 1997م وعدم الإستقرار الأمني في أطراف البلاد ، ثم إنفصال جنوب السودان 2011م ، ورغم ذلك كان السودان يحاول جاهداً مواكبة ركب الإقتصاد العالمي ويحقق معدلات نمو جيدة . ففي خضم كل هذه التعقيدات إنتهج بنك السودان المركزي سياسة مصرفية معززة للشمول المالي. لذلك تحاول هذه الدراسة الوقوف على واقع الشمول المالي في السودان بين الرقمنة المصرفية والتقلبات الإقتصادية. ويمكن إيجاز إشكالية الدراسة في الأسئلة التالية :

- 1- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين تقلبات العوامل الاقتصادية والشمول المالي؟
- 2- هل ساهمت حدة تقلبات العوامل الاقتصادية في تقليل درجة الشمول المالي في ظل الرقمنة المصرفية ؟
- 3- هل أسهمت الرقمنة المصرفية في تعزيز الشمول المالي في السودان ؟

فرضيات الدراسة :

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات العوامل الاقتصادية على الشمول المالي.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير الرقمنة المصرفية على تحقيق الشمول المالي في ظل تقلبات العوامل الاقتصادية)

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة فقد إستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الذي يركز على استعراض وتقييم الأدبيات والدراسات في مجال الشمول المالي والعوامل المؤثرة عليه ، كذلك تم إستخدام المنهج الاستنباطي لاستكشاف طبيعة العلاقة التي تربط بين الشمول المالي في ظل التقلبات الإقتصادية و الرقمنة المصرفية .

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية: إقتصر هذا البحث للتعرف على أثر تقلبات العوامل الإقتصادية والرقمنة المصرفية على الشمول المالي.

الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة في السودان .

الحدود الزمنية : تم إجراء الدراسة للفترة 2011م - 2019م.

الدراسات السابقة :

دراسة : زاوية ، بلعور، (2019م):

هدفت إلى معرفة مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة خاصة في الدول العربية ، وقد توصلت الدراسة إلي أن تعزيز الشمول المالي يعتمد على مجموعة من الركائز الأساسية، مثل: البنية التحتية المالية، التتيف المالي، تطوير الخدمات المالية وتطويع التكنولوجيا المالية لتدعيم هذه العمليات ، لأنه سيؤدي إلي الإستقرار المالي العائلي والإقتصادي ، وتذليل كل العقبات لتحقيق مستوي أعلى من الشمول.

دراسة : (2018) , Ozili :

هدفت للتعرف علي التمويل الرقمي وآثاره على الشمول المالي والاستقرار المالي. وقد سعت الدراسة للتعرف على التمويل الرقمي من خلال موفري التكنولوجيا المالية وهل له آثار إيجابية على الشمول المالي في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة ، وقد توصلت الدراسة إلي أن التمويل الرقمي يمكن أن يقدم حلول لتحقيق الشمول المالي المستدام خاصة في الاقتصادات الفقيرة .

دراسة: (2019) Tony, Sasidaran & Ramkishen :

ركزت على العلاقة بين الناتج الإجمالي والشمول المالي ، وسعت للتعرف بشكل تجريبي فيما إذا كان الشمول المالي يضح أو يخفف من تقلبات الإنتاج ، وفي أي اتجاه وفي أي ظروف ، وهو أمر يثير قلق صانعي السياسة النقدية في الاقتصادات الناشئة والنامية (EMDEs). توصلت الدراسة إلى ان التقدير التجريبي لمجموعة كبيرة من أكثر من 100 من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية على مدى الفترة من 1995م إلى 2013 م إلى وجود مفاضلة قوية ومستمرة بين زيادة الشمول المالي واستقرار الإنتاج ، ووجدت الدراسة أيضًا أن الشمول المالي المتهور الذي يتزامن مع نمو الائتمان المفرط يميل إلى تقاوم تقلب الإنتاج والإقتصاد الكلي .

دراسة : (2019) Dabla ,Yan ,Robert & Filiz :

سعت إلى بناء نموذج يساعد على التعرف علي كيفية تفاعل القيود المالية المختلفة للنظام المالي متعدد الأوجه والتي تتمثل في: الاتساع (قدرة الشركات على الحصول على الائتمان)، والعمق (مقدار الضمان المطلوب للاقتراض)، والكفاءة (قدرة الوسطاء الماليين لتقديم الخدمات بتكلفة منخفضة) ، ذلك مع مؤشرات للشمول المالي وهي نسبة الوصول إلى الائتمان ونسبة القرض إلى الضمان ، وفارق سعر الفائدة ، ومدى تأثير هذه المؤشرات والقيود على الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصلت الدارسة من خلال النموذج الذي خرجت به الي ان هناك ارتباط قوي بين قيود السياسات المالية للشمول المالي وبين الناتج المحلي الاجمالي والإنتاجية الكلية والدخل ، وحتى يكون النموذج فعال ينبغي الأخذ في الإعتبار التأثيرات الرئيسية الآتية : أولاً : يجب أن تستهدف أدوات السياسة المالية للشمول المالي القيود الأكثر إلزامًا مع مراعاة التوازن وأختلاف القيود بين البلدان ، ثانيًا ، أن هناك علاقة ارتباطية مهمة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي وتوزيع الدخل.

دراسة : (2020) Sarkisyan , Girardone & Shaban :

هدفت لمعرفة مستوي التباين بين الدول في الشمول المالي: منظور عالمي ، باستخدام مؤشرات مستمدة من مسح الوصول المالي لصندوق النقد الدولي ، ولإنشاء مؤشر متعدد الأبعاد للشمول المالي عبر 95 دولة لقياس الاثار التكنولوجية على

الشمول المالي وإنعكاساتها علي التنمية الإقتصادية . وذلك خلال الفترة من 2004م إلى 2015م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ان هناك زيادة عامة في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. على مستوى الاقتصاد الكلي ، وجد الباحثين أن الشمول المالي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالتنمية الاقتصادية وتعزيز النظام المصرفي والتنمية البشرية باستخدام التقنية المالية . ركزت معظم الدراسات السابقة وهي تعتبر من أحدث الدراسات في هذا المجال علي إستخدام التكنولوجيا المالية والرقمنة المصرفية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ، والتأثيرات المختلفة للسياسات التي تدعم الشمول المالي ونتائج الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة ، بينما تحاول دراسة الباحث التعرف علي تأثير الرقمنة والتكنولوجيا المالية على الشمول المالي لكن في ظل التقلبات الإقتصادية ، والتي لم يتم فحصها بشكل موسع علي حد علم الباحث على عكس تأثيرها على النمو الاقتصادي في حد ذاته .

تأثير تقلبات العوامل الإقتصادية والرقمنة المصرفية على الشمول المالي :

تعريف الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة " ليشون وثرقت " عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا ، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية ، وفي العام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. (عبدالله ، 2016م) . يعرّف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014م تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية" وعرفته مجموعة العشرين (G20) (والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه " الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة ، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (شني ، بلخضر ، 2018م) . أما تعريف منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي: " بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي " (بن قيدة ، بوعافية ، 2015م).

وعليه يمكننا القول أن تعريف منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي هو التعريف الأشمل بحيث أنه تناول تعزيز وصول الخدمات المالية بشكل واسع وبأسعار معقولة لكل فئات المجتمع ، كما ركز أيضاً على التثقيف المالي والذي بدوره يسعى للقضاء على الأمية المالية أو التقليل من إنشارها بين كافة شرائح المجتمع مما يقود للرفاه المالي . أما فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي ، فقد أورد أبودية (2016م) أن مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية وفق ما اتفق عليه قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي « Global Partnership for Financial Inclusion » (GPI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، و هذه المؤشرات تناولت قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

- الحصول على الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة الخدمات المالية .

وهذه المؤشرات تعتبر الأشمل لأن كل مؤشر منها لديه العديد من الأبعاد والمعايير الأخرى التي يمكن قياسه بها ، لذلك تعتبر هذه المؤشرات هي أشمل وأكثر دقة وتفصيلاً ، ذلك من ناحية سهولة الوصول إلى الخدمة المالية وبأقل تكلفة ووسائل بسيطة وأكثر جودة لتحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة.

التقلبات الاقتصادية والشمول المالي :

بالنظر إلى اقتصاد السوق والنشاط الاقتصادي بشكل عام نجد أنه تتناوبه تقلبات وتغيرات دورية وتذبذبات قد تحدث خلل في أحد أو جميع مظاهر النشاط الاقتصادي ككل و تؤدي إلى اضطراب في مقومات الإقتصاد ، ويمكن وصف هذه التغيرات والتذبذبات في عوامل نشاط الإقتصاد السوق بالتقلبات الاقتصادية . فقد وذكر فرحي، أشواق (2014م) بأن التقلبات الاقتصادية التي أسماها Juglar في عام 1862م بالدورات الاقتصادية على أنها " تقلبات منتظمة ودورية في النشاط الاقتصادي، كما تعرف أيضا بأنها التقلب و التغيير على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والإنكماش والبطالة . وتتسم هذه الدورات بتكرار حدوثها . كما تمت الإشارة أيضاً إلى أن التقلبات الاقتصادية تتمثل في تلك الذبذبات أو التموجات التي تصيب وبشكل متواتر الإنتاج وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالتشغيل، والمستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة ، والذي يجب الإشارة إليه هو أن هذه التذبذبات والتقلبات بين الانتعاش والركود تأتي بشكل دوري ومتواتر . (بن قدور ،2018م).

وفيما يتعلق بالتقلب الاقتصادي و الشمول المالي فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي، ذلك فإن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمة المالية والتقلبات الاقتصادية وتتحقق قدرته علي تحقيق الاستقرار ، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي (صندوق النقد العربي، 2015م).

ونستخلص مما سبق أن التقلبات الاقتصادية نتاج لحركة نشاط إقتصاد السوق وقد تؤدي لتغيرات وتذبذبات تطرأ علي عوامل الإقتصاد الكلي وتؤثر على الإقتصاد، وتنتج هذه التقلبات من العديد من العوامل والتي إذا لم يحسن تداركها والسيطرة عليها قد تتسبب بأزمات إقتصادية حادة تؤثر على كل مفاصل الإقتصاد والتي بدورها قد تتسبب في تعطيل عجلة التنمية وتعوق توصيل الخدمات المالية وتزيد الفجوة بين إستخدام الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

الرقمنة المصرفية و الشمول المالي :

تعتمد الرقمنة في مفهومها على استخدام التكنولوجيات الرقمية لتغيير نموذج الأعمال، من أجل الحصول على عائدات جديدة، وإتاحة المجال لفتح فرص ذات قيمة، وذلك بإقتناء مختلف الخدمات عبر الإنترنت، وعبر الهاتف الذكي، ودمجها مع التكنولوجيا الرقمية (البنك العربي ،2015م) . ويعرف البنك الدولي الرقمنة، على أنها مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات و إرسالها وعرضها بالوسائل الإلكترونية، وبفضل هذه التكنولوجيا إنتقى الإقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجيا ملائمة، مما أدى إلى ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديد (زلماط ،2015م) . كما تعرف الرقمنة المصرفية أو التكنولوجيا المالية، التي غالبا ما يتم الإشارة إليها بالاختصار FinTech أو fintech، بأنها التقنية والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية، وحيث تعتبر صناعة ناشئة تستخدم التقنية لتحسين

الأنشطة في مجال التمويل، و كمثل عن هذه التكنولوجيا يمكن الإشارة إلى استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية، وكذلك خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول (ويكيبيديا ، 2020م). حسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن شركة بيفور ، توصف الرقمنة أو التكنولوجيا المالية على أنها تلك الخدمات و المنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية ، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع و أرخص و أسهل و يمكن لعدد أكبر الوصول إليها (عبد الرحيم، قدور ، 2018م) .

أما فيما يتعلق بالرقمنة المصرفية ومساهماتها في تعزيز الشمول المالي، فنجد أن القطاع المصرفي والبنكي حول العالم يدرك تماماً أن صناعة التكنولوجيا المالية سوف تساعدنا في تعزيز الشمول المالي ، فقد عزز التمويل الرقمي في ذلك بسبب إمكانية وصول التكنولوجيا إلى المناطق النائية في كل بلد، كما تسهم ابتكارات التكنولوجيا المالية في تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات وكذلك في تخفيض تكاليفها. (يوسف ، 2020م) .

ويمكننا القول أن الرقمنة المصرفية هي عبارة عن نتاج لتوظيف التكنولوجيا وإستخدام التقنية المتطورة في الخدمات المصرفية والتحول نحو رقمنة مصرفية التي تتيح تقديم الخدمات دون الحاجة الي الوصول للمصارف ومقدمى الخدمات المالية ، فالرقمنة المصرفية أصبحت حتمية في تحقيق وتعزيز الشمول المالي لكافة شرائح المجتمع لأنها تعمل على ربط التكنولوجيا بتقديم الخدمات المالية ، وهذا سيساعد على توسيع قاعدة الشمول المالي ، وبالتالي ليس من الضروري أن يكون لديك حساب مصرفي حتي تكون تحت مظلة الشمول المالي ، لذلك نجد أن معظم إقتصاديات البلدان لجأت إلى شبكات وكلاء الخدمات المالية ، والمؤسسات غير المصرفية المصدرة للأموال الإلكترونية وغيرها للإستفادة من الخدمات المالية التي تعمل على تدعيم أنظمة المدفوعات الحكومية وأنظمة السداد الإلكترونية لمعظم الخدمات حتي في المناطق البعيدة جغرافياً عن الخدمات المصرفية وإحداث تحول في تعميم الخدمات المالية.

الشمول المالي في السودان:

السودان من الدول التي تبنت في إستراتيجيتها الاقتصادية والاجتماعية تحقيق الشمول المالي وتخفيض الحرمان والاستبعاد المالي، وسعت عبر سياسات البنك المركزي لتحقيق هذه الاهداف ، لكن السودان وجد نفسه مجابه بالعدد من التحديات التي تقف حجرة عثرة في سبيل تحقيق ذلك ، حيث يواجه السودان الكثير من والتعقيدات التي تعوق تحقيق فكرة الشمول المالي بشكل كافي والتي يمكن حصر حزم منها في الاتي :

- الاستبعاد المالي حيث لا تزال نسبة كبيرة من السكان مستبعدة مالياً حسب المؤشرات الصادرة من البنك المركزي.
- الحصار الإقتصادي وإنعكاساته .
- ضعف كفاءة السوق المالي .
- القيود التنظيمية والجغرافية .
- ارتفاع نسبة الامية المالية .
- المتغيرات الجيوسياسية وعدم الإستقرار الأمني.
- هشاشة النظام المصرفي وتبدد الثقة في التعامل معه.

اما على الصعيد العربي وحسب مؤشرات الشول المالي ، وكما جاء في تقرير صندوق النقد العربي (2017م) ، فقد احتل السودان المرتبة (11) من اصل (14) دولة من حيث عدد البالغين الذين لديهم حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية

حسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (FINDEX) الذي يعده البنك الدولي وذلك حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي ، حيث أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية لا يتجاوز 25 % .
علي الرغم من ضعف مؤشرات الشمول المالي إلا أن السودان سعى بشكل حثيث في تحقيق استراتيجية الشمول المالي ، حيث تظهر المؤشرات الصادرة من بنك السودان المركزي ذلك كما في الجدول (1) .

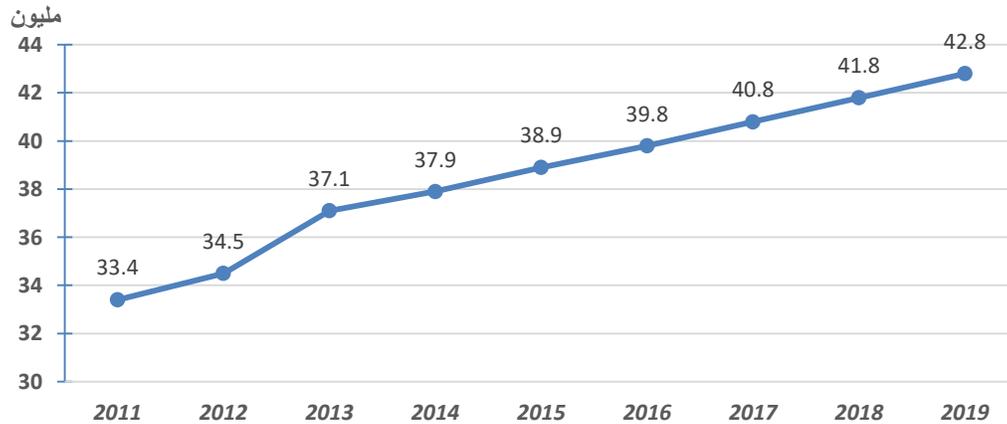
جدول رقم (1) : مؤشرات الشمول المالي في السودان

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	مؤشر الوصول المالية
37	37	37	37	37	37	37	35	33	المصارف
828	801	778	732	679	650	655	629	589	الفروع المصرفية
1,591	1,596	1,344	1,189	1,074	970	903	865	739	مكاتب الصراف الالي
NA	6,373,129	5,335,923	4,788,128	4,222,666	3,660,833	N/A	N/A	N/A	عدد الحسابات المصرفية
41.3	62.9%	50.1%	26.8%	20.6%	17.7%	23.4%	28%	11 %	التمويل المصرفي
40.8	129.6%	77.9%	30.3%	25.9%	24.1%	14%	24.1%	9.3%	الودائع المصرفية

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي للفترة 2011 م- 2019 م

الجدول (1) يظهر التطور والسعي المستمر من البنك المركز و الجهاز المصرفي لتعزيز الشمول المالي في السودان ، لكن بالرغم من هذه الجهود التي تبذل إلا أنها لم تؤدي إلى نتائج مرضية، حيث نلاحظ أن عدد الحسابات المصرفية لم يصل إلى 7 مليون حساب حتى نهاية العام 2018 بما لا يتعدى 15.07% من النمو المضطرب في إجمالي السكان (الشكل 1) ، هذا بافتراض أن كل شخص لديه حساب مصرفي واحد فقط. ويخدم كل 51 ألف من السكان فرع واحد وهذا يعتبر بعيداً من جداً المعيار العالمي .

شكل رقم (1) : النمو السكاني في السودان



المصدر: البنك الدولي

الشكل (1) يظهر النمو السكاني في السودان ، وهو نمو متزايد ويتطلب التوسع في تنبؤ إستراتيجيات تعزز من الشمول المالي .

الرقمنة والتكنولوجيا المالية في السودان :

أما علي صعيد استخدام الرقمنة والتكنولوجيا المالية Fintech حيث شهد قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات الماضية ثورةً في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة ويتركز في تعزيز استخدام التقنية المصرفية والتكنولوجيا المالية في الخدمات المصرفية ، فالجدول (2) بنك السودان المركزي في تعزيز استخدام التقنية المصرفية والتكنولوجيا المالية في الخدمات المصرفية ، فالجدول (2) يظهر بعض أنشطة الجهاز المصرفي .

جدول رقم (2) : مؤشرات الرقمنة المصرفية

الرقمنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البطاقات المصرفية	1,158,5	1,326,9	1,796.3	2,305.5	1,116.6	3,186.8	3,487.9	3,962.1	4,006.5
نقاط البيع	1,732	1,741	370	708	2,885	3,480	3,905	16,162	32,384
بطاقات المحفظة الإلكترونية	N/A	N/A	6,861	482.2	2,221.6	1,495.1	796.1	885.2	1,087.5
عملاء الدفع عبر الموبايل	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	982,818	2,842.1	5,596.5	7,751.5

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي 2011م – 2019م

كذلك لتوسيع قاعدة المشاركة التقنية وتعزيز الشمول المالي فقد هدفت سياسات بنك السودان المركزي إلى التحول نحو الاقتصاد النقدي من خلال تطوير نظم الدفع الإلكتروني وزيادة انتشارها ، فقد تم اعتماد 57 شركة تقدم خدمات الدفع الإلكترونية لتوسيع دائرة الخدمات المصرفية الإلكترونية من غير فروع بنكية عبر شبكات الوكلاء علي النحو التالي :

- شركات تطبيقات الهاتف 5
- شركات خدمة نقاط البيع 22
- شركات خدمة منصة التجارة الإلكترونية 2
- شركات خدمة المحفظة الإلكترونية 1
- شركات تطبيقات نظم محول القيود 26
- شركات خدمات الإسناد الخارجي للصرافات الآلية 1

كما بلغ عدد المصارف المشاركة في نظام الدفع عبر الموبايل حتي نهاية العام 2019م (11) مصرف ، وقد بلغ حجم طلبها للنقود الإلكترونية 1,277 مليون جنيه ، وعدد المشتركين في الخدمة حوالي 7.6 مليون مشترك . (البنك المركزي، 2019م).

تظهر تقارير بنك السودان المركزي سعيه الحثيث في تعزيز خدماته المالية من أجل تحقيق تغطية مصرفية تكنولوجية لتوسيع مظلة الشمول المالي ، ويظهر ذلك جلياً من خلال التوسع في تقديم هذه الخدمات ومنح التراخيص للعديد من مزودي الخدمات وتسهيل القيود بجانب التوسع في استخدام النقود الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني، وخفض تكلفة المعاملات وتوفير وسيلة دفع سهلة وسريعة وآمنة (البطاقة المصرفية، المحفظة الإلكترونية ، والدفع عبر الموبايل)، على الرغم من ضعفه البنية التكنولوجية المتواضعة وإتساع الهوة بين حجم السكان وإنتشار الرقعة الجغرافية .

التقلبات الاقتصادية في السودان :

تعرض الاقتصاد السوداني إلى العديد من التقلبات الاقتصادية والحصار الإقتصادي منذ العام 1983م حيث يعيش السودان في عزلة سياسية واقتصادية بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب إعلان السودان عن "قوانين الشريعة الإسلامية" ، ثم زادت وتيرة الحصار مرة أخرى في عام 1990م ثم ، 1997م ، وفي 2001م وضعت الولايات المتحدة حكومة الخرطوم على قائمة الدول التي يمكن محاصرتها اقتصاديا (المهل، 2014م).

وقد أنتهجت الدولة العديد من السياسات التي حاولت من خلالها الخروج من النفق المظلم ، وقد أدت هذه السياسات إلى تعافي جسم الاقتصاد حتى موعد إندلاع الأزمة المالية العالمية ، وخلال هذه الفترة حقق السودان حسب الإحصاءات الرسمية نسب نمو اقتصادي عالية تضاهي مستويات حققتها دول العالم الثاني (5.5% - 11%) الى 14% في العام 2010م ثم انخفض إلى 3% ، يرجع بعض الخبراء ذلك إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية ، والحصار الإقتصادي الأمريكي المفروض على السودان . ومن ثم بدأت الدورة العكسية لتراجع الإقتصادي السوداني مع ظهور الازمة العالمية وإستحقاقات إنفصال الجنوب عن دولة السودان والحروب والنزعات المختلفة في أقاليم السودان ، مما شكل سحب ضخم للموارد التي كان يعتمد عليها السودان مثل الموارد النفطية ، والثروة الحيوانية ، وموارد الغابات وغيرها من الموارد الاقتصادية(زكي ، 2014م) .

أثرت التقلبات الاقتصادية في السودان على الإقتصاد السوداني تأثيراً حاداً ، فقد أهدت النمو الإقتصادي وأخرت من تحقيق التنمية المستدامة بسبب التشوهات التي ظهرت في جميع القطاعات الاقتصادية ، حيث أثرت هذه التقلبات على القطاع المصرفي وهددت الثقة في التعامل معه و أضعفت كفاءة السوق المالي مما شجع نشاط السوق الأسود كما ألقت بظلالها السالبة على القطاع الصناعي والزراعي والسياحي وغيرها من القطاعات الحيوية ، وزادت من العزلة الدولية بسبب الحصار الإقتصادي المفروض على السودان .

وسائل جمع البيانات :

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة للدراسة من واقع التقارير المالية الصادرة من بنك السودان المركزي ، والبنك الدولي ، والمنشورة خلال الفترة من 2011م وحتى 2019م.

نموذج الدراسة :

تعتمد الدراسة على قياس الانحدار المتعدد عبر السلاسل الزمنية لفترة (9 سنوات) ، وذلك وفق النموذج الرئيسي ، والنماذج الفرعية المفسره له ، علي النحو التالي :

$$Fin.Inc = \beta_0 + \beta_1 (E.F) + \beta_2 (IB.D) + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$Fin.In.D = \beta_1 (\text{banks branch}) + \beta_2 (ATM) + \beta_3 (\text{Banks Finance}) + \beta_4 (\text{Deposits}) + \varepsilon_{1t} \quad (2)$$

$$B.D = \beta_0 + \beta_1 (POS) + \beta_2 (\text{Electronic Purse}) \quad (3)$$

$$E.F = \beta_0 + \beta_1 (GDP) + \beta_2 (INF) + \beta_3 (XR) + \beta_4 (M2) \quad (4)$$

حيث تمثل كل معادلة المتغير التجميعي لكل من المتغيرات الرئيسية على النحو التالي :

1- المعادلة (1) وهي المعادلة الرئيسية والتي تمثل نموذج الدراسة والتي يمكن تعريف مصطلحاتها على النحو التالي :

Fin.Inc مستوى الشمول المالي .

β_0 قيمة الثابت

β_1 متغيرات بالتقلبات الاقتصادية .

β_2 متغيرات بالرقمنة المصرفية .

ε_{it} بند الخطأ العشوائي .

2- معادلة (2) تمثل أبعاد الشمول المالي ، فقد إتمد الباحث على بعدين فقط وهما بعد :

- بعد الوصول للخدمات المالية : ويشتمل على (الفروع المصرفية (banks branch) + الصرافات الآلية (ATM))

- بعد إستخدام الخدمات المالية: ويشتمل على (الإيداع المصرفي (Deposits) + التمويل المصرفي (Banks

(Finance)

3- معادلة (3) تمثل مؤشرات الرقمنة المصرفية ، والتي كانت بياناتها متاحة في تقارير البنك المركزي ، وهذه المؤشرات

هي:

- خدمات نقاط البيع (POS)

- بطاقات المحفظة الإلكترونية (Purse Electronic)

4- معادلة (4) تمثل عوامل التقلبات الإقتصادية المختارة للدراسة وهي :

- الناتج المحلي الاجمالي (GDP) + عرض النقود (M2) + التضخم (INF) + سعر الصرف (XR)

مجتمع وعينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة في القطاع المصرفي السوداني وبالتركيز على المصارف التي كانت عاملة من قبل العام 2011م ،

حيث تشتمل العينة على عدد 37 مصرف (موزعة على 828 فرع على مستوى السودان).

فترة الدراسة :

تغطي الدراسة الفترة ما بين 2011 حتي 2019 ، عبر السلاسل الزمنية لفترة 9 سنوات ، وذلك للاتي :

1- لتوفر بيانات الدراسة وإتاحتها عبر تقارير البنك المركزي والتقارير الموازية .

2- لتقييم واقع الشمول المالي بعد إنفصال الجنوب وخروج عدد من المصارف مما قد يؤثر على صحة قياس الشمول

2011م .

توصيف متغيرات الدراسة ومنهجية قياسها :

المتغير التابع: الشمول المالي :

سيتم التركيز على بعدين من أبعاد الشمول المالي والذي يعتقد الباحث أن تأثيرها مباشر على الشمول ، وهما :

- بعد الوصول للخدمات المالية (الفروع المصرفية - الصرافات الآلية).

- بعد إستخدام الخدمات المالية وتم التركيز على مؤشرين وذلك لتوفر بياناتهم (الودائع المصرفية - التمويل المصرفي-

(الموجه للقطاع الخاص والافراد ومؤسسات التمويل الأصغر).

المتغيرات المستقلة :

التقلبات الاقتصادية :

سيتم التركيز على التقلب في بعض عوامل الاقتصاد الكلي ، (تم حساب التقلب للعوامل الإقتصادية من خلال حساب

الانحراف المعياري لاربعة سنوات لكل عامل)، والتي يفترض الباحث أن لها علاقة سببية مع الشمول المالي ، وهذه

العوامل تتمثل في الاتي :

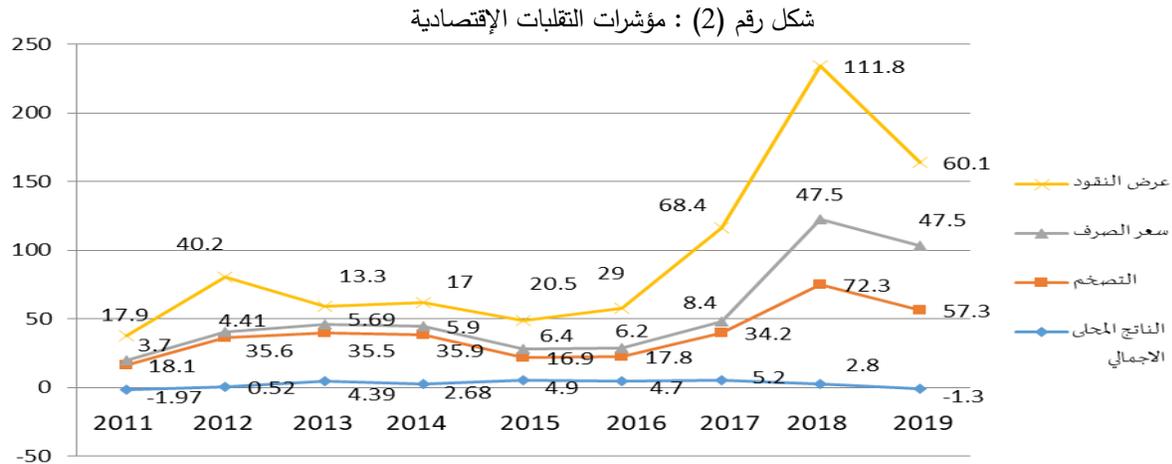
1- الناتج المحلي الاجمالي (GDP) : الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product ، يعرف بأنه القيمة النقدية الإجمالية للمنتجات المصنعة النهائية من قبل مقيم الوحدة الاقتصادية في الدولة في فترة زمنية معينة (بنك السودان المركزي، 2016م).

2- عرض النقود (M2) : عرض النقود Money Supply ، حدده بنك السودان المركزي (2016) ، بأنه العملات لدى الجمهور والودائع تحت الطلب وأشباه النقود (هوامش الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والودائع الآجلة والودائع الاستثمارية).

3- التضخم (INF) : يعرف التضخم Inflation بأنه زيادة دائمة وعشوائية في المستوى العام للأسعار للمنتجات والخدمات (Esfandabad & Jahanshahi, 2018).

4- سعر الصرف (XR) : Exchange Rate هو قيمة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى أو منطقة اقتصادية أخرى.

شكل رقم (2) يظهر عوامل الاقتصاد الكلي المختارة كمؤشرات قياس للتقلبات الاقتصادية في فترة الدراسة .



المصدر : إعداد الباحث من واقع تقارير بنك السودان المركزي والبنك الدولي

يظهر الشكل (2) عوامل الاقتصاد الكلي المختارة كمؤشرات قياس للتقلبات الاقتصادية في فترة الدراسة والتي تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، سعر الصرف و عرض النقود . واتضح ان تقلب في عوامل الاقتصاد الكلي حدة تمثل في عامل التضخم ، وعامل سعر الصرف ، وهذا التقلب يؤثر بشكل مباشر على الإستقرار والنمو الإقتصادي ، مما يقود إلي عدم الاستقرار النقدي في الأسواق المحلية والذي بدوره يضعف من كفاءة النظام المصرفي ويؤدي الي نشاط الأسواق الموازية . وهذا يقود إلي تآكل الدخول النقدية لعدد كبير من العملاء ، مما زاد الفجوة مع التوسع في الشمول المالي ، بل قد يخرج عدد كبير من العملاء الحاليين المشمولين مالياً.

الرقمنة المصرفية:

ويقصد بها استخدام التقنية والتكنولوجيا المالية في الخدمات المصرفية، وسيتم التركيز على المؤشرات التالية لقياس الرقمنة :

- نقاط البيع .
- المحفظة الإلكترونية .
- وذلك لتوفر بياناتهم بشكل كافي في الفترة محل الدراسة .

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات :

تعتمد الدراسة علي بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة . والتي بلغت 333 مشاهدة ، لذلك يعد نموذج الانحدار (المتعدد القياسي) هو المناسب لقياس هذه العلاقة بطريقة المربعات الصغري .

جدول رقم (3) : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	العينة
الشمول المالي	101.2613	109.78090	333
التقلبات الاقتصادية	13.9881	10.24506	333
الرقمنة المصرفية	478.7831	1149.72427	333

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (SPSS -23) 2021م

يوضح الجدول (3) أن حجم العينة (333) مشاهدة والتي تمثل 37 بنك محسوبة عبر السلاسل الزمنية لفترة (9 سنوات) ، كذلك يوضح كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغيرات الدراسة لفترة الدراسة الممتدة 2011م – 2019م.

جدول رقم (4) : مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

الرقمنة المصرفية	التقلبات الاقتصادية	الشمول المالي	
-0.149	.985	1.000	الشمول المالي
-0.213	1.000	.985	التقلبات الاقتصادية
1.000	-0.213	-0.149	الرقمنة المصرفية
.005	.000	.	الشمول المالي
.000	.	.000	التقلبات الاقتصادية
.	.000	.005	الرقمنة المصرفية

Pearson Correlation

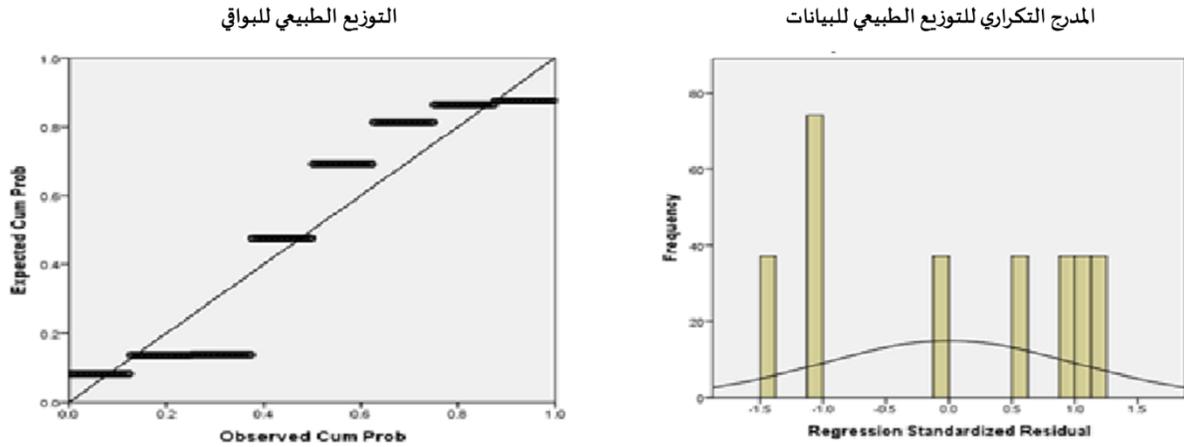
Sig. (1-tailed)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (SPSS -23) 2021م

من الجدول (4) المتعلق بمصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وبالنظر إلي جميع المتغيرات نجد أنها جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.005) ، وهذا يؤكد دلالة الارتباط المعنوية القوي وأن العلاقة قوية بين متغير الشمول المالي وبين كل من متغير التقلبات الاقتصادية والرقمنة المصرفية ، مما يدعم التحليل الإحصائي لتحقيق أهداف الدراسة.

ومن أجل معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ، إستخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد ، والذي يتطلب قبل إجرائه التعرف على أن المتغيرات وعينة الدراسة تتبعان التوزيع الطبيعي ، والشكل (3) يبين ذلك .

شكل رقم (3) : التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة



يتضح من الشكل (3) أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وذلك من إعتدالية توزيع البواقي وتجمع البيانات حول الخط المستقيم بالتالي وعليه فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو شرط من شروط صحة إجراء تحليل الانحدار.

جدول رقم (5) : نموذج الانحدار

VIF	Sig.	t	Beta	Sig.	F	R Square	R	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
1.048	.000	104.37 1	.999	.000 ^b	557.39	.974	.987 ^a	التقلبات الاقتصادية	الشمول المالي
1.048	.000	6.661	.064					الرقمنة المصرفية	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (SPSS -23) 2021م

من أجل معرفة العلاقة بين الشمول المالي والرقمنة المصرفية والتقلبات الاقتصادية ، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (جدول 5) والذي إعتبرت فيه متغيرات التقلبات الاقتصادية والرقمنة المصرفية متغيرات مستقلة ، ومتغير الشمول المالي هو المتغير التابع . وأظهرت نتائج نموذج الانحدار أن الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) والبالغة (557.39) بدلالة إحصائية (0.000) ، وهي أصغر من مستوي المعنوية (0.001) وهذا يعني أنها تفسر 99% من التباين بين الشمول المالي و الرقمنة والتقلبات الاقتصادية وذلك بالنظر إلي معامل التحديد (R^2) ، كما جاءت قيم بيتا (Beta) والتي توضح العلاقة بين الشمول المالي و التقلبات الاقتصادية حيث بلغت (0.999) وحدة ، وهي علاقة إحصائية معنوية قوية و ذات دلالة إحصائية عند مستوي المعنوية (0.000) ، حيث يمكن إستنتاج ذلك من قيمة (T) والدلالة المرتبطة بها ، وذلك يعني أنها كلما إرتفعت عوامل التقلبات الاقتصادية بمقدار وحدة كلما كان لذلك أثر مباشر علي مستوي الشمول المالي ، وكذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير الرقمنة المصرفية دالة إحصائياً ، فكلما تحسنت مخرجات التقنية المصرفية والرقمنة المستخدمة بمقدار (0.064) كلما تحسن مستوي الشمول المالي بنفس المقدار ، كذلك يوضح الجدول نتائج الإختبارات التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين (VIF) قد بلغ (1.048) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية بين المتغيرات في النموذج .

وبالنظر إلي كل من المعطيات والدلالة الإحصائية الواردة في الجدول (5) وفرضيات الدراسة، يمكننا قبول صحة الفرض الاول والقائل (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات العوامل الاقتصادية على الشمول المالي) وهذا ما أثبتته الدراسة التحليلية والتي أكدت أن هناك علاقة وأثر إحصائي واضح لتقلبات العوامل الاقتصادية على الشمول المالي ، وكذلك الحال في الفرض الثاني القائل (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير الرقمنة المصرفية على تحقيق الشمول المالي في ظل تقلبات العوامل الاقتصادية)، وقد أثبت التحليل قبول صحة هذا الفرض بمعنى أن هناك علاقة إرتباط وأثر قوي للرقمنة المصرفية على الشمول المالي ، وعليه يمكننا صياغة معادلة الإنحدار كالتالي :

$$Financial\ inclusion = -51.352 + .999 (Economic\ fluctuations) + .064(Banking\ digitization) + eit$$

النتائج :

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي والتي اكدت الفرضية الاولى والخاصة بالعلاقة بين تقلبات العوامل الاقتصادية والشمول المالي ، والتي أثبتت إحصائياً ، بأن هناك علاقة إرتباط و أثر للتقلبات الاقتصادية على الشمول المالي بما يعني أنه كلما إرتفعت عوامل التقلبات الاقتصادية كلما كان لذلك أثر مباشر وعلاقة عكسية علي مستوي الشمول المالي. فقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير المختصة (محمد ، 2018م) بأن هناك علاقة إرتباط قوية جداً بين تقلبات العوامل الاقتصادية (التضخم) وسعر الصرف ، فإذا ما نظرنا إلى تقلبات التضخم لوجدنا أن معدلات التضخم المتصاعدة التي تقامت عقب عدم قدرة الدولة علي السيطرة على سعر الصرف ، وعجز الجهاز المصرفي على إستقطاب مدخرات العملاء وتوسيع مواعين الشمول المالي ،فقد أسهم هذا الإرتفاع المضطرب في زيادة معدلات التضخم و في تآكل الدخول النقدية للسواد الأعظم من العملاء المستهدفين بفعل المستوي المعيشي المتدهور الي خروج عدد لا يستهان به من العملاء الحاليين المشمولين مالياً ، وذلك بالرغم من السياسات التي إنتهجها البنك المركزي في سبيل تحقيق الشمول المالي ، إلا أنها فشلت في تعزيزه.

وفيما يتعلق بتقلب الناتج المحلي الإجمالي ، نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أهم محددات الشمول المالي (رجب ، 2018م) ، الا أنه يتاثر بتقلب التضخم وسعر الصرف مما قد يخلق مخاطر مالية حادة تتسبب في إنكماش الإقتصاد وهروب رؤس الأموال المحلية والأجنبية بالتالي خلق إنعكاسات سلبية على مستوى الشمول المالي ، وقد أظهرت النتائج الاحصائية طبيعة العلاقة العكسية بين متغيرات التقلبات الاقتصادية ومتغيرات الشمول المالي ، وقد دعمت هذه النتيجة كل من دراسة (Tony, Sasidaran &, Ramkishen 2019) ودراسة (Dabla ,Yan ,Robert & Filiz, 2019) والتين أشارتا إلي العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي والتي ضرورة التوازن في السياسات المالية المتعلقة بالشمول المالي مع الناتج المحلي الإجمالي . لذلك نرى أن الإستقرار الإقتصادي والنمو يزيد من معدلات الناتج المحلي الاجمالي والذي سينعكس بشكل إيجابي على دخل الفرد والذي يدعم توسيع الشمول المالي .

وفيما يتعلق بتقلبات سعر الصرف وعرض النقود ، فنجد أن قدرة أى جهاز مصرفي على تحقيق الشمول المالي تنشأ من قدرته على محاصرة التقلبات النقدية و الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية. فغياب الاستقرار النقدي يخلق النشاط في الإقتصاد الموازي، مما قد يفقد الثقة في الجهاز المصرفي ويخلق الاختلال المزمع بين نمو الطلب على العملات الأجنبية ، وبين نمو المعروض من العملات محليا . وهذا يعتبر أكبر مهددات الشمول المالي (الفرضية الثانية) .

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي والتي أكدت أن هناك أثر مباشر للرقمنة المصرفية على الشمول المالي ، و قد أكدت تقارير بنك السودان المركزي ذلك حيث سجلت المعاملات المصرفية الإلكترونية خلال فترة الدراسة وخاصة ما بين العام 2016م حتى 2019م قفزة نوعية على مستوى الاستخدامات من قبل الأفراد والشركات العاملة في الدولة بشكل عام، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة استخدام التطبيقات البنكية والمصرفية الإلكترونية عبر الهاتف الجوال قد تجاوزت 92.9 % وكذلك خدمات نقاط البيع والمحفظة الإلكترونية ، وهذا بدوره قد يلقي بأثر إيجابي و بشكل فعال علي زيادة مستوى الشمول المالي في السودان ، وكذلك يتوقع أن تواصل نسبة استخدام المعاملات الإلكترونية والتقنية ارتفاعها خلال الفترة القليلة المقبلة، وذلك من خلال استعمال التطبيقات المصرفية والبنكية الإلكترونية وزيادة عدد الشركات المشغلة والمزودة لهذه الخدمات ، خاصة بعد التسهيل الذي قدمه البنك المركزي للمصارف من إطلاق الخدمات البنكية حتى للأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية . لكن تظل هناك معوقات قائمة تأخر من الإستفادة القصوي من الرقمنة والتي تتمثل في البنية التحتية المالية والتكنولوجية ، التثقيف المالي ،وقد عززت كل من دراسة (زاوية ، بلعور، 2019م) و(Ozili, 2018) هذه النتيجة والتي تؤكد على أن التقنية المصرفية تعمل على توسيع الشمول المالي .

التوصيات :

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج ، فقد خرج البحث بعدد من التوصيات والتي يمكن إيجازها بما يلي :
ضرورة السعي المستمر للدولة والجهات المعنية لخلق بيئة إقتصادية تساعد في تحقيق معدلات نمو متطورة ومحسنة ضد التقلبات الإقتصادية.

1. ضرورة تبني سياسات إقتصادية فعالة تعني بخلق بيئة لتعزيز الاستقرار النقدي في أسواق العملات المحلية الأجنبية.
2. ضرورة تفعيل القوانين والإجراءات الإقتصادية التي تحد من تنامي ظواهر السوق الموازي.
3. ضرورة إستحداث سياسات محفزة تساعد في زيادة كفاءة النظام المصرفي لجذب دخول ومدخرات الافراد ، والحد من تداول الكتلة النقدية خارجه.
4. ضرورة توسع البنوك والمصارف في تنوع المنتجات والخدمات المالية في ظل رقمنتها المصرفية والتي أصبحت حتمية و التي تدعم الشمول المالي .
5. السعي الحثيث لتطبيق إستخدام العملات الألكترونية والمدفوعات الرقمية بشكل أوسع يعزز من التوسع في الشمول المالي .
6. التوسع في الانتشار الجغرافي المصرفي في ربوع السودان ،حيث بلغت الفروع المصرفية حتى العام 2019 (828) فرع ، إلا أنها مازالت تمثل انتشاراً إدارياً أكثر من كونه انتشاراً مصرفياً متطوراً.
7. زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي المصرفي على البنية التكنولوجية، وذلك بالتعاون مع شركات الاتصالات لتمويل ودعم نظام تكنولوجي عبر تطبيقات المصرفية للهاتف الذكي .
8. إلزام المؤسسات والأفراد للتداول الألكتروني للنقود وتبني برامج وتطبيقات آمنة لذلك .
9. الإهتمام المتواصل بالتثقيف المالي ومحو الأمية المالية.
10. إعادة الثقة للجهاز المصرفي من خلال الإطلاع بدوره في تبني سياسات مرنة وتقديم تسهيلات أكثر تساعد على ذلك.

المراجع :

1. أبودية ، ماجد محمود ،(2016م) ، دور الإنتشار المصرفي و الشمول المالي في النشاط الإقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير،جامعة الأزهر، غزة فلسطين .
2. بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، (2015م) ، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد ورقم 1 ، ص 93 .
3. بن قدور ، أشواق ،(2018م)، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية ، الاقتصادية للتنمية الجزائرية المجلة 2392-5302 -ISSN 05 (01)/2018 ، ص 70 .
4. رجب ، جلال الدين بن رجب، (2018م) ، احتساب -مؤشر مُركَّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
5. زلماط، مريم، (2015م)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان .
6. زكي ، السيد ، (2014م) واقع الاقتصاد السوداني منذ بداية الألفية الثالثة ، ورشة عمل (واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني) <http://sustech.edu/files/workshop/20140525114433599.pdf> تاريخ الاسترجاع 2020/7/20
7. زاوية ، رشيدة و بلعور، سعيدة (2019م) ، التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة ، ورقة علمية مقدمة في ملتقى صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، 26 سبتمبر 2019 ، جامعة مضي فارس بالمدينة .
8. شنبى، صورية و بلخضر العيد ، (2018م)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 3، ص 106 ، العدد 2 .
9. عدنان يوسف، التكنولوجيا المالية وأبعادها المصرفية والاقتصادية، مصرف البحرين المركزي، تاريخ المشاهدة <http://www.banksbahrain.org/2020/07/12/>
10. فرحي ، محمد و بن قدور ، أشواق(2014) . "أثر التقلبات الاقتصادية على عوائد الأسهم: دراسة قياسية لسوق نيويورك للأوراق المالية: 2014 Issue 29, pp.126-157. 2014 Issue 29, pp.126-157." Majallat al-
11. عبد الله ، سمير ، (2016م) ، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2016، ص 15
12. ويكيبيديا الموسوعة، التكنولوجيا المالية، تاريخ المشاهدة 2019/07/13 - <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
13. ، وهيبة، عبد الرحيم و أشوق بن قدور (2018)، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، ص 13
14. محمد ، سهير ، (2018م) ، تضخم الأسعار والشمول المالي يدعمان التجزئة المصرفية . جريدة المال المصرية ، (2018/4/24)، تاريخ الإسترجاع 2020/7/13، <https://almalnews.com>
15. المهل ، عبد العظيم سليمان ، (2014م)، آثار الحصار الاقتصادي على السودان، قناة الجزيرة ، الأخبار الاقتصادية ، تاريخ الإستشهاد 2020/7/20م
16. واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه - اتحاد المصارف العربية ، مجلة الدراسات والبحوث - العدد 458 ، الإسترجاع يوليو 2020م.

17. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي، صندوق النقد العربي ، 2015 ، ص3
18. تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report " - البنك الدولي ، 2014م
19. تقرير التنمية المستدامة ،البنك العربي، الأردن، 2015 ، ص10
20. النشرة الاقتصادية القطرية - السودان ،العدد رقم 02-2012-البنك الدولي ، ديسمبر 2012م.
21. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 ، البنك الدولي .
22. التقرير السنوي بنك السودان المركزي ، 2011م - 2019م .
23. Abdul Majid Esfandabad1, Mohammad Reza Afshar Jahan shahi Study, (2018) Effect of Fluctuations in Macroeconomic Indicators on Unconditional Conservatism ,Academic Journal of Accounting and Economic Researches. Vol. 7, Issue 1, 25-31.
24. Ozili,Peterson K(2018),Impact of digital finance on financial inclusion and stability , journals Borsa _Istanbul Review 18-4 (2018) 329- 340
25. Tony Cavoli1 & Sasidaran Gopalan2 & S. Rajan (2019), Does Financial Inclusion Amplify Output Volatility in Emerging and Developing Economies? Open Economies Review, Published online:, <https://doi.org/10.1007/s11079-019-09568-0>
26. Dabla-Norris, Era, Yan Ji, Robert Townsend, and D. Filiz Unsal. ,2019 “Distinguishing Constraints on Financial Inclusion and Their Impact on GDP, TFP, and Inequality ”. National Bureau of Economic Research
27. Shaban,M.,C. Girardone, &A. Sarkisyan. 2020. “Cross-Country Variation in Financial Inclusion: Global Perspective.” European Journal of Finance 26 (4–5): 319–340.